International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance
Vol. 4 No. 2 (2023) 49-65
E-ISSN: 2716-6856
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

مفهوم وآليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

The Concept and Mechanism of Transition from Conventional Banking to Islamic Banking

Naim HANK
Faculty of Islamic studies, Karabük University
naimhank@karabuk.edu.tr

الملخص

تعتبر مسألة التحول من المالية التقليدية الربوية إلى المالية الإسلامية مسألة ذات أهمية بالغة، خاصة في المجتمع الذي تكون نسبة سكانه من المسلمين عالية مقارنة بأتباع الديانات الأخرى الذين يعيشون في قطر واحد، حيث أن توفر الصيرفة الإسلامية يعتبر من الحقوق الدينية في باب المعاملات، كغيرها من الحقوق في باب المناكحات والأطعمة، لذلك كان هدف هذه الدراسة التعريف بالآليات التي يمكن من خلالها التحول من النظام المالي الربوي إلى المالية الإسلامية، وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، للتعريف بتلك الآليات ثم إمكانية تطبيقها، وقد خلصت الورقة إلى أن التحول من الصيرفة الربوية إلى الصيرفة الإسلامية يكون من خلال ثلاث آليات رئيسية، أولها تأسيس مصارف إسلامية جديدة، ولكن يعترض هذه الآلية الكثير من العراقيل الإدارية والتنظيمية والتمويلية مثل إقامة لوائح تأسيسية وإيجاد مصادر تمويل للمؤسسة الجديدة، والآلية الثانية هي التحول من البنوك التقليدية إلى الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك الربوية، ثم آلية فتح المجال للأجانب للاستثمار في الصيرفة الإسلامية، هذين الأخيريتين تعتبران الآليتين الأنسب للتحول بحيث أن العراقيل القانونية والتشريعية تعتبر أقل مقارنة بالأولى.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، آليات التحول للصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، المتعاملين الأجانب في الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

Converting from conventional financing to Islamic finance is considered an essential topic, particularly in a society with a higher proportion of Muslims than other religions living in the same country. The availability of Islamic banking is considered a religious right like other religious rights, such as providing halal food and offering the right to marry in an Islamic manner. Therefore, the aim of this study is to introduce the mechanisms of transition from the traditional financial system to Islamic finance. Using the descriptive analytical approach. First, we will introduce these mechanisms and

examine their potential application. According to the study's findings, the transition from conventional banking to Islamic banking occurs through three major mechanisms. The study reached various conclusions, the most noteworthy of which is that the shift from conventional banking to Islamic banking is accomplished through three major mechanisms. The first is the establishment of new Islamic banks, but this mechanism is hindered by several administrative, organizational, and financing obstacles, such as the formulation of foundation norms and seeking out of new sources of funding. The second step is to convert traditional banks to Islamic banks by constructing Islamic branches in traditional banks. The third is to have legal framework for allowing foreign banks to invest in Islamic banking in that nation. These final two are seen as the most viable options for transformation since the legal and legislative obstacles are regarded as lower than the first.
Keywords: Islamic finance, Mechanisms of transformation, Islamic banking windows.

مقدمة:

لا تخلو حياة أي مسلم من المعاملات المالية، وكذلك يكاد يستحيل إجراء أي معاملة مالية على اختلاف حجمها دون التعامل مع البنك، ولما كان البنك في تلك الأهمية لحياة الفرد المسلم، كان لابد عليه من مراعاة الأحكام الشرعية في معاملاته المالية ، مثلما يراعى أحكام الشارع في مأكله ومشربه، أو في زواجه وطلاقه.

فمسألة وجود بنك يقوم بمعاملاته المالية وفق أحكام الشرع تعتبر من البديهيات، فلا يصح أن يبحث المسلم عن اللحم المذبوح حلال مثلا والمال الذي يشتري به اللحم قائم على الربا أو موضوع في مركز مالي يتعامل بالربا، أو يحرص المسلم أن يتزوج على سنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ومال مهره وعرسه موضوع في بنك ربوي. من هنا تُطرح مسألة إيجاد بنوك إسلامية خاصة في الدول الإسلامية أو التي يكون أغلب سكانها مسلمون، حتى يجد المسلم لنفسه البنك الذي يتعامل معه دون الوقوع في الحرام وينجو من الوعيد العظيم الذي جعلها الله سبحانه وتعالى حرب ضده وضد رسوله والتي لا فوز فيها في الدارين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 278-279]. لأجل هذا كله، كان من الأهمية بمكان البحث عن طرق إيجاد بنك إسلامي في المجتمع أو الدولة التي يعيش فيها المسلم، فنتناول في هذا البحث مسألة التحول من المالية التقليدية الربوية إلى المالية الإسلامية، وأطلقنا عليها في بحثنا هذا آليات التحول إلى المالية الإسلامية، فجعلنا بحثنا هذا في قسمين، أولا مفهوم تحول البنوك التقليدية إلى الإسلامية، وثانيا النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، المتعاملون الأجانب في مجال الصيرفة الإسلامية كآليتي تحوُّل للصيرفة الإسلامية.

مشكلة الدراسة

تشتمل مشكلة الدراسة على جزئيتين، الأولى في عدم توفر بنوك توفر الخدمات المالية الإسلامية في مجتمعات تعيشها الأغلبية المسلمة، والجزئية الثانية في أن عملية تأسيس بنوك إسلامية جديدة تواجهها عراقيل كثيرة، منها العراقيل القانونية في بلد ما، حيث إن التشريعات الموجودة تكون غير مناسبة لنشاط المصارف الإسلامي، وعراقيب تمويلية حيث يحتاج البنك إلى موارد تمويلية تكون بعيدة عن الموارد التي اختلطت بالربا أو بالكسب الحرام، فكانت آلية التحول الأنسب كحل لهذه المشكلة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بمفهوم التحول وماهيته في الصيرفة الإسلامية، ثم إمكانية حصوله.
- التعريف بآلية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية من آليات التحول إلى المالية الإسلامية.
- التعريف بآلية فتح المجال أما المستثمرين الأجانب لتوفير خدمات الصيرفة الإسلامية في قُطر معين.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل التعريف بمفهوم التحول من المالية التقليدية إلى الإسلامية، ثم ذكر الآليات التي يمكن من خلالها إجراء ذلك التحول، مع التعقيب على إمكانية إجراء عملية التحول إلى المالية الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم تحول البنوك التقليدية إلى الإسلامية ودوافعه.

نقصد بالآليات الأساليب والسياسات والإجراءات التي يعتمدها البنك من أجل تحقيق عملية التحول من النشاط المصرفي التقليدي إلى النشاط المصرفي الإسلامي داخل البنك، وذلك في نوعين من الخدمات، أولها الخدمات البنكية التي يسعى العميل للحصول عليها من البنك، مثل الودائع البنكية أو الحسابات الجارية. والثانية الخدمات التمويلية التي يوفرها للعملاء من أجل الشراكة في مشاريع استثمارية. ولذلك لا بد من التعرض لمفهوم التحول، وأسسه، والطرق التي يتم بها، من خلال فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، أو فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب للنشاط في الصيرفة الإسلامية، مع التعريج على وظيفة الحكومة في كل ذلك.

أولا: التحول للعمل المصرفي الإسلامي

إذا أطلق التحول في مجال الصيرفة الإسلامية فيقصد به: (الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة، إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وفي طليعتها التعامل بالربا. أما الوضع المطلوب التحول إليه، فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية، تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية) (Rabie Saud: 1992) ويعبر عنه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بالتحول من الوضع الفاسد إلى الوضع الصالح، ذلك أن الصلاح إنما يكون في اتباع أحكام الشارع الحكيم في مناحي الحياة كلها، ومن أهمها الجانب المالي والمعاملات.

ثانيا: دوافع التحول

حتى وإن اختلفت الدوافع التي من أجلها تتم عملية التحول، إلا أن الدافع الرئيسي لابد أن يكون التوبة من العمل الحرام واللجوء إلى الكسب الحلال، مادامت أسبابه متوفرة من جهة، ومن جهة أخرى اتباعا لأغلب دساتير الدول الإسلامية، التي تحتوي موادها على أن الإسلام دين الدولة، وإذا لم ينص على ذلك دستور دولة ما فإن المجتمع المسلم من حقه أن تُوفَّر له تلك الخدمات المصرفية التي تتطابق مع أحكام الشارع الحكيم، ليستثمر أمواله في الحلال ويكون مطمئنا بأنه لن يأكل الحرام ولن يجلبه لعائلته، وذلك من واجب الحكومة المسلمة.

وفي دراسة أقيمت لمعرفة دوافع التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، ومن خلال الاستبيان الذي أجراه الباحثون في تلك الدراسة، كشفت الدراسة أن نسبة 62 % من البنوك عينة الدراسة، كانت دوافع التحول فيها الرغبة في الابتعاد عن الحرام، والسعي إلى الكسب الحلال من خلال اتباع أوامر الله تعالى(Mustafa, 2006, p127) وهو دافع جدير بأن يهتم به المستثمر المسلم. إضافة إلى الدوافع التي يمكن أن نعتبرها ثانوية أمام هذا الدافع، على اعتبار أن الوازع الديني هو الذي يوجه المسلم في نشاطه اليومي ومعاملاته المالية.

فالدافع الشرعي مقدم على كل الدوافع، وفي نفس الوقت تجنبا لحرب من الله تعالى على من تعامل بالربا وأسبابه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279]، فالله تعالى لم يأذن بحرب على الربا إلا بعد أن أشار قبل ذلك عن حلّية البيع والتعاملات التي يجب على المسلم اتباعها في الكسب، فقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275]، وإضافة إلى الدافع الشرعي تأتي العوامل

الأخرى، مثل زيادة الربح، وجلب الزبائن الذين لا يريدون التعامل بالربا. ومن أهم تلك الدوافع: الحد من الاستثمار الوهمي للمال(Shawkat 2014, p519) حيث إن أغلب المنتجات المالية في الصيرفة التقليدية إن لم تكن كلها، تتمثل في (عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولا تتطلب استثمار أصل المال لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري، والمشتقات المالية تمثل أحد المعاملات الوهمية التي يجري التعامل بها في سوق العقود الآجلة والمستقبلية، مثل البيع على المكشوف، والشراء بالهامش، والخيارات، وبيع وشراء المؤشر وما شابهها، فكل ذلك من قبيل القمار)(Rahmani, 2010, p224) وهو ما يدخل الاقتصاد الوطني والعالمي في حلقة وهمية والتجارة بسلع وهمية، بينما التجارة في الشريعة الإسلامية تقوم على بيع التعامل بالسلع الحقيقة، ويندرج ضمن التجارة التعاملات البنكية التي تقوم على عقود المشاركات والمضاربة، وغيرها من العقود التي تساهم تحقيق الثروة العادل بين أفراد المجتمع، مما هو عليه الأمر مثلا في عقد المشاركة المتناقصة.

ثالثا: طرق التحول إلى الصيرفة الإسلامية

بعد توفر الدوافع التي من أجلها يسعى البنك عادة للتحول، وبتحقق متطلبات التحول الشرعية والقانونية والتنظيمية، سنتعرض هنا للطرق التي يمكن اتباعها عادة لتحقيق عملية التحول، ويمكننا تقسيم الطرق التي للبنك اتبعاها من أجل التحول إلى طريقتين رئيسيتين وهما:

1- **التحول الكلي:**

والذي يتم باستبدال المعاملات المصرفية التقليدية بالمعاملات الشرعية، التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتخلّص البنك من كل شبهات العمل المختلط، في مجال الأنظمة والقوانين أو بالمعايير المطبقة في المنتجات المالية، ومن خلال التخلص من العوائد التي حُصلت من المعاملات الربوية، وكذلك التخلص من المعاملات التي لا تتوافق وأحكام الشرع والتي تربط البنك بالأطراف الأخرى الفاعلة في المجال المصرفي، سواء بالبنك المركزي أو باقي المؤسسات المالية.

وفي هذه الصيغة من التحول نوع من الخطورة، لما يمكن أن تسببه للبنك من مشاكل مالية أو قانونية أو إدارية وحتى قضائية، من طرف الزبائن الذين كان التعامل معهم بعقود ربوية، أو قروض بفوائد. أو من خلال العقود والقوانين التي تربط البنك بالمؤسسات الأخرى.

2- **التحول الجزئي:**

وهي الطريقة التي يمكن للبنك من خلالها التحول عبر مراحل، يتم دراستها قانونيا واقتصاديا ومن كافة الجوانب، تجنبا لما قد يواجه البنك من عراقيل أو صعوبات قد تعصف بالقيمة السوقية للبنك، أو تؤدي إلى ما هو أسوأ، مثل إفلاس البنك أو تعرضه لأزمات. وقد ذكر لنا الخبير في المالية الإسلامية الدكتور حسن لحساسنة، في مقابلة شخصية أجريناها معه، أن هذه الصيغة هي أفضل الصيغ المقترحة للتحول، مقارنة بصيغة التحول الكلي، إذ أن المخاطر فيها تقل ونسبة النجاح تكون أكبر، وهي طريقة مناسبة للممارسة عملية التحول في السوق المالية. في هذه الطريقة يمكن للبنك أن يقوم بعملية التحول من خلال عدة صيغ، نذكرها على التوالي:

- **الصيغة الأولى: فتح نوافذ مصرفية إسلامية في البنك التقليدي**

حيث تقوم بعض المصارف التقليدية بتحديد جانب من نشاطها للمعاملات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويتم الفصل بين هذا النشاط وبين النشاطات الأخرى التقليدية التي أبقت فيها على صيغ مخالفة للشريعة الإسلامية، فهذه البنوك تجعل هيئة من موظفيها، لها رأس مال خاص بها وأنظمة إدارية وقانونية خاصة بها أيضا، مستقلة عن إدارة وقوانين البنك التقليدية، من خلال هذه النوافذ يمكن للبنك التخلص من العمليات غير المتوافقة مع الأحكام الشرعية، ولو بجزء بسيط أو تدريجي، حتى التخلص نهائيا من تلك العمليات، وكذا اكتساب الخبرة وتكوين الكوادر البشرية وغيرها مما تتطلبه عملية التحول.

- **الصيغة الثانية: توفير الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب التقليدية**

حيث يوفر البنك لزبائنه الراغبين بالخدمات المصرفية الإسلامية، خدمات مالية إسلامية إلى جانب ما هو موجود من الخدمات التقليدية، والفرق بين هذه الصيغة والتي قبلها، أنه في هذه الصيغة لا يوجد ذلك الاستقلال المالي والإداري للمعاملات الإسلامية، وفي هذه الصيغة تطرح عدة إشكاليات شرعية أهمها، تمويل الصيغ الإسلامية بموارد مالية ناتجة عن عمليات محرمة شرعا أو عوائد ربوية.

- **الصيغة الثالثة: فتح فروع جديدة**

من طرق التحول أيضا، قيام بعض المصارف بفتح فروع لها، تكون مستقلة عن المقر الرئيسي للبنك أو عن الفروع الأخرى للبنك، وتختص فقط في النشاطات المصرفية الإسلامية، وتختلف صيغة الإشراف على هذه الفروع، إما من خلال استقلالها إداريا، أو بإشراف من إدارة الفروع بالمقر الرئيسي للبنك. كما تختلف هذه الصيغة عن صيغة النوافذ الإسلامية، بأن النوافذ الإسلامية لا تكون دائما في فروع

مستقلة عن البنك. وبتعقب التجارب التي خاضتها أغلب البنوك التي تحولت من الصناعة المالية التقليدية إلى الصناعة المالية الإسلامية نجد أن هذه الصيغة هي الأكثر اعتمادا في عملية التحول.

- **الصيغة الرابعة: إنشاء بنوك جديدة**

وهذه الصيغة تقوم على تأسيس بنوك جديدة كليا، تتوافق تشريعاتها وتنظيماتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك إما بملكية تامة للبنك التقليدي، أو بملكية تساهمية مع أطراف أخرى، وتكون إدارة هذا البنك مستقلة كليا عن البنك التقليدي، في الجانبين التشريعي والتنظيمي. وهذه الصيغة نادرة الحدوث بين الصيغ التي ذكرناها سابقا (Jaridân, 2014, p158)

رابعا: عوائق التحول إلى الصيرفة الإسلامية

لا ضير أن عملية التحول لن تكون بتلك السهولة، وذلك بسبب العوائق والتحديات التي تواجه العملية منذ بدايتها، في مختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية، والموارد البشرية، والجو الاقتصادي الذي تتواجد فيه البنوك، وتختلف تلك العوائق باختلاف البيئة الاقتصادية من وأهمها:

1- عوائق تشريعية وتنظيمية

ونعني بالعوائق التشريعية والتنظيمية، الإجراءات القانونية التي يجب على البنك أن يقوم بها، وتنقسم إلى قسمين، داخل البنك وخارجه. أما الداخلية، فتمثل في موافقة مجلس الإدارة أو الشركاء والملاك على إصدار القرار القانوني المناسب الذي يتضمن الموافقة على التحول. وفي ذلك يواجه أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين عدة عراقيل قانونية حتى يتم منح ذلك القرار الصفة القانونية، خاصة وأن التحول يمس بالنظام التشريعي الأساسي للبنك الذي أُسس عليه.

فالتحدي الكبير يكمن في وضع ذلك التشريع الجديد، والجهة التي تقوم على إنشائه، وتقديم الضمانات على أنه سيكون ناجحا من الجانب الاستثماري، ليقتنع به كل الأطراف، من المساهمين، إلى الإدارة، إلى الجهات الرقابية. حتى تحصل موافقة كامل الأطراف باعتماده. حيث إن (عملية التحول يجب أن تحظى بإجماع حقيقي من الجمعية العمومية غير العادية للبنك وبأغلبية كبيرة، وأن يتم ذلك بعد عرض خطة مدروسة للتحول بكامل تفصيلاتها على الجمعية، وأن يكون التصويت على المشروع بطريق الاقتراع السري، لا بطريقة رفع الأيدي) (Mustafa, 2006, p122) ، ويمكننا أن نقول عنها أنه تحدي إداري للبنك في حد ذاته، من أجل تحقيق ناجح للعملية التحول دون التعرض للخسارة المالية أو مواجهة أزمة تسيير أو عدم رضا الزبائن والمساهمين على السواء.

أما الخارجية فتكمن في الموافقة من البنك المركزي، أو الهيئة المخول لها بذلك، حيث إن تعديل النظام والتشريعات الأساسية في البنك تحتاج إلى موافقة بعض الأطراف، كممثلي أو نواب عن الحكومة في الإدارة المالية للدولة، وهنا يبرز دور الحكومة في التحول.

2- ضمان موافقة هذه التشريعات المنظمة لنشاط البنك للشريعة الإسلامية

هذا العائق يمكن النظر إليه من جانبين، الأول من جهة عدم توفر الإطار القانوني الذي ينظم المعاملات الإسلامية بتفاصيلها، (فعدم وجود لجنة مركزية تعمل على تحديد معايير المحاسبة والضبط والقرارات، يجعل الرغبة في التحول تأخذه رياح تلك الاختلافات التي تحصل في تحديد المعايير التي يجب أن تقوم عليها تلك الصيغ القانونية).

(Ahmed Ali, 2003, p23) ومن جهة ثانية، عدم توفر الجهة التي تضمن أن التنظيمات والتشريعات التي سيقوم عليها البنك بعد التحول موافقة للشريعة الإسلامية، هذه الجهة المتمثلة عادة في الهيئة الشرعية للبنك، سواء الهيئة الشرعية للبنك نفسه أو الهيئة الشرعية في البنك المركزي.

3- عائق الموارد البشرية:

إلى جانب باقي المتطلبات التي يجب تحقُّقُها للقيام بعملية التحول بشكل ناجح، فإن العنصر البشري يعتبر جزءًا مهما فيها، حيث يحتاج البنك إلى موارد بشرية مؤهلة شرعيا وإداريا واقتصاديا. فإذا توفر العنصر البشري الذي تتوفر فيه الخبرة الميدانية والاقتصادية والمصرفية، فإنه يفتقر إلى التكوين الشرعي الذي يُمكِّنه من فهم رسالة المالية الإسلامية، أو عكس ذلك، حيث إن جلب الكوادر البشرية من المراكز الفقهية والدينية، لا تكون عندهم الخبرة الميدانية التي تمكنهم من تسيير العملية المصرفية والخبرات المحاسبية والمالية، وغيرها مما تحتاجه العملية الإدارية(Châbri, 2009, p49) ولهذا الغرض، نجد أن ماليزيا قد أولت اهتماما كبيرا بتكوين العنصر البشري(Naim HANK, 2024). حيث (شرع البنك المركزي الماليزي في إنشاء منطقة مخصصة ومتكاملة، تعرف باسم مركز التعليم المالي، لتعزيز وضمان التعليم والتطوير المستمر على مستوى عالمي. وسيضم هذا المركز التعليمي: المجمع الجديد لمركز آسيا للأعمال، ومركز تدريب الصناعة المالية الذي يجري إنشاؤه حالياً. كما سيتم نقل المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (INCEIF) والأكاديمية الدولية لأبحاث الشريعة إلى هذه المنطقة المتاخمة لمجمع البنك بمنطقة ساسانا كاجانق (Sasana Kajang) بالعاصمة كوالالمبور. ومن المتوقع أن يكون مركزًا للتعلم والبحث الدوليين، لإيجاد مجموعة مستدامة من المواهب المحلية والدولية، لدعم تطوير الصناعة المالية الإسلامية. والتعاون لتطوير المواهب في القطاع المالي ورفع المعايير المهنية.

هناك أيضا تحديات أخرى قد يواجهها البنك خلال عملية التحول، مثل عراقيل متعلقة بتطوير المنتجات الإسلامية، وعراقيل في جلب الزبائن، وعراقيل تتعلق بولوجه للسوق المالية، إلا أننا اقتصرنا على عراقيل لها علاقة بالجانب التشريعي والتنظيمي، والذي نعتقد أن للحكومة الدور الكبير في إزالة تلك العراقيل، والذي هو موضوع بحثنا هذا.

على الرغم من أن هذه التحديات التي عرضناها قد يستصعبها البعض من القائمين على الصيرفة بصفة عامة، أو الصيرفة الإسلامية بصفة خاصة، إلا أنها لا ترقى إلى أن تكون مستحيلة الحل، ويظهر ذلك جليا في الأمثلة الواقعية للبنوك التي سارت على هذا المنهاج، وعلى الرغم من كل تلك التحديات إلا أنها حققت ذلك الهدف ووصلت للنجاح بتضافر جهود كل الأطراف.

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية تحول للصيرفة الإسلامية

تعتبر صيغة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الأكثر انتشارا بين البنوك التي تريد الدخول إلى مجال الصيرفة الإسلامية، كما أن هذه المسألة تعتبر من أكثر المسائل التي اهتم بها القائمون على الجانب الفقهي للمالية الإسلامية، وظهر في خضم ذلك فريقين بين معارضين وموافقين للعملية. في هذا المبحث سنتطرق إلى هذه العملية كآلية من آليات تشجيع انتشار الصناعة المالية الإسلامية.

أولا: ماهية النوافذ الإسلامية

للنوافذ الإسلامية تعريفات مختلفة، باختلاف نظرة المعرف لها، ذلك لأن الاختلاف مازال حاصلا في مسماها الشرعي، أو بسبب اختلاف مرجعيات المعرفين لها، من تلك التعريفات:

النوافذ الإسلامية هي (إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها)(Kamal, 2006, p23).وعُرّفت أيضا بأنها: (تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية) (Fahd, 2007, p14). وعرفها مجلس الخدمات الإسلامية بماليزيا بأنها (جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية بحيث قد تكون فرعا، أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال –حسابات الاستثمار– وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية) (ifsb.org, 2005).

من خلال التعريفات، نلاحظ أن بعضها قد أخلت بعنصر من العناصر التي يجب أن تتوفر في تلك النوافذ، ويمكننا اختيار تعريف مجلس الخدمات الإسلامية بماليزيا كتعريف مناسب لهذه النوافذ.

هذه النوافذ عادة تختلف من بنك لأخر، حسب الخدمات التي تقدمها للزبائن، حيث إن بعض النوافذ تقدم خدمات عامة للزبائن، وبعضها يقوم فقط بخدمة مصرفية مقتصرة على الاستثمار والتمويل، كما أن بعض البنوك التي تفتتح هذه النوافذ تجعل إدارتها تحت السلطة التنفيذية للبنك مباشرة، والبعض الآخر يجعلها تابعة لإدارة العمليات المصرفية. كما أن الاسم يختلف من بنك لأخر، فالبعض يطلق عليها الفروع، والبعض الآخر يطلق عليها النوافذ، إلا أننا نرى أنه اختلافٌ في الاسم فقط، لا في المسمى. إلا فيما يتعلق بالبناء أو المقر، فإذا كانت المقر مستقرا عن المقر الرئيسي للبنك يسمى فرعا، وإذا كان المقر مشتركا تسمى نافذة، وتختلف ا/لأهداف والغايات من فتح هذه الفروع، يمكن أن نذكرها أهمها فيما يأتي.

ثانيا: الهدف من إيجاد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

1. **هدف ربحي**: تسعى البنوك التقليدية لفتح هذه النوافذ من أجل جلب عدد أكبر من الزبائن والمودعين، خاصة الزبائن الذين يرغبون في استثمار أموالهم بالطرق الشرعية أو حفظ أموالهم بدون فوائد ربوية، وخاصة في المجتمعات التي يكون فيها الدين الإسلامي هو دين أغلبية السكان. فتسعى البنوك لجلب أولئك الزبائن بتوفير الخدمات التي تتناسب وتوجههم الديني. ومن جهة أخرى حتى لا تُفوِّت تلك البنوك الاندماج وأخذ حصتها من الصيرفة الإسلامية التي تتزايد أصولها عالميا بمرور السنوات، وحصول المنافسة من البنوك الإسلامية التي تجلب هذا النوع من الزبائن. فالبنوك التقليدية تسعى إلى هذا النوع من الربح من جهتين، عدم فقدان الزبائن المتعاملين مع البنك، حتى لا يغيروا استثماراتهم للبنوك الإسلامية لأن البديل موجود. وكذا لجلب زبائن جدد، خاصة إذا وفرت هذه البنوك خدمات مختلفة عن الخدمات التي توفرها البنوك الأخرى.
2. **هدف شرعي**: من الأهداف والغايات التي تدفع البنوك أيضا لإنشاء هذه النوافذ الإسلامية، الغرض الشرعي أو الدافع ديني، كما سبق في أسباب التحول للصيرفة الإسلامية، فإن الرغبة في التوبة والإقرار بأن التعاملات المالية يجب أن تتم كما أقر الشارع الحكيم قد تكون دافعا للتحول لبنك إسلامي، فيكون الغرض من إنشاء هذه النوافذ هو بداية للتخلص من التعاملات الربوية والابتعاد عن الحرام.

ثالثا: عوائق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية

من أجل فتح نوافذ إسلامية جديدة تواجه البنوك الراغبة في ذلك عدة عوائق وانعدام متطلبات لابد من توفرها لتحقق التحول، ونذكر منها:

1- عوائق قانونية:

تأتي العوائق القانونية على رأس المتطلبات التي يجب تحققها قبل فتح هذه النوافذ، لِما للنوافذ الإسلامية من خصوصية تميزها عن الجانب الآخر من البنك التقليدي. فلابد من توفر تلك القوانين والتشريعات التي تتلاءم والنشاط المصرفي الإسلامي، إذ أن الشرط الأول في تلك القوانين أن تتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية. إلا أن فتح نوافذ إسلامية في بنك ربوي، يتطلب من البنك اللجوء إلى اللجنة الشرعية أو خبراء ومستشارين شرعيين، من أجل إقرار واعتماد تلك القوانين، وذلك في كثير من الأحيان يعتبر شيء جديد على القانون العام للبنك، ما يجعل البنك مضطرا لإحداث تغييرات في القانون المسير للبنك، أو يجب عليه الحصول على الموافقة من الجهات المخولة باعتماد قانون البنوك والصيرفة الإسلامية، مثل البنك المركزي أو وزارة التجارة.

كما يواجه البنك عدة متطلبات قانونية أخرى مثل إصدار قرار الترخيص من الجمعية العامة للبنك، حيث يجب أن توافق الجمعية العامة على افتتاح النافذة أو الفرع الجديد، التي تتميز عن باقي الفروع بخاصيتها الإسلامية، ومنه التعديل في القانون الأساسي للبنك، الذي يعتبر العقد التأسيسي في البنوك. ومن جهة أخرى العلاقات القانونية للبنك الذي يرغب في فتح هذه النوافذ مع غيره من المؤسسات، أي علاقاته الخارجية، مثل علاقاته القانونية مع البنك المركزي أو الجهات القانونية الأخرى التي تمثل الدولة أو الحكومة. كما يجب في الإطار القانوني قبل افتتاح تلك النوافذ القيام بدراسات مستقبلية عن الآثار القانونية التي يمكن أن تخلفها هذه التغيرات في القانون التأسيسي للبنك، وما يترتب عنها في حقوق المساهمين والملاك.

على الرغم من أن بعض هذه الإجراءات تعتبر إجراءات عادية، لا بد منها في كل عملية مصرفية أو إنشاء مؤسسات وفروع، إلا أن التحدي الذي تواجهه النوافذ الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية عامة هو المساس بالقانون الأساسي التي يسير عليه النظام المصرفي، مثل قيمة السقوف الائتمانية وقيمة الودائع في البنوك المركزية.

2- عوائق شرعية:

يمثل الجانب الشرعي إلى جانب التشريعي أحد أهم الركائز لفتح النافذة الإسلامية في أي بنك تقليدي، إن لم يكن هو المتطلب الأساسي، حيث إن الأمر قائم على قرارات اللجنة الشرعية، التي يجب أن تمارس نشاطها في استقلالية، وتكون لها سيادة تامة وقرارات تنفيذية، فذلك أول عنصر يبعث الثقة في نفوس المتعاملين الاقتصاديين والزبائن الذين يرغبون في التقرب من هذه النوافذ والاستفادة من خدماتها.

وليس كل النوافذ الإسلامية تتوفر بها لجان شرعية مستقلة، وإنما تعتمد بعض البنوك على مؤشرات تصدرها مؤسسات مالية عالمية، مثل (AAOIFI)، إلا أن هذه المؤشرات تأتي غالبا عامة في صياغتها القانونية أو الفقهية، وتأتي معاملات البنك التفصيلية مخالفة لبعض الأحكام الشرعية، التي لا يمكن الوقوف عليها إلا بعد عرض التقارير والعقود التي تبرز هذه المعاملات على فقهاء وخبراء اللجان الشرعية مباشرة، حيث أن نجاح هيئات الرقابة الشرعية لابد أن لا يكون مركزيا بوجود لجنة شرعية في البنك المركزي فقط، وإنما يجب أن يكون لكل بنك هيئته الشرعية، أو على الأقل مستشارين شرعيين وخبراء يحرصون على هذه الأمور الدقيقة التي لا يمكن للجنة مركزية واحدة الاعتناء بها مع كثرة المسائل وتشعبها.

فأحد أهم متطلبات إنشاء الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية هو تعيين مدققين شرعيين متخصصين داخل البنك أو الفرع للعمل على تطبيق توافق النشاطات المصرفية مع الأحكام الشرعية. (Ahmed, 2005, p48)

3- عائق مصادر تمويل رأس المال:

بالإضافة إلى ما سبق، تواجه عملية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية عقبة الفصل بين الموارد المالية الإسلامية المشروعة والموار الربوية التي هي أساس التمويل في البنك التقليدي. تبعية الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية يجعلها بدون رأس مال مستقل خاص بها تستعمله عند بدأ التأسيس أو خلال مزاولة نشاطها المصرفي وهذا العائق يمكن أن يصنف بأنه عائق شرعي أيضا، (كما أن عدم توفر الشخصية الاعتبارية للنوافذ الإسلامية يحرمها من طرح أسهمها للاكتتاب العام لتوفير رأس مال خاص بها صاف من الربا الذي يتعامل به البنك الأم. ولذلك فإن رأس النوافذ المالية الإسلامية ما هو إلا جزء من رأس مال المصرف الربوي الذي تنتسب إليه هذه النافذة) (Samîr, 1984, p21)

إن المعوقات التي تواجهها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، تعتبر في أغلبها نفس المعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية عادة، وقد ذكرنا أغلبها فيما سبق عند تطرقنا لعملية التحول، ومنها معوقات إدارية، ومعوقات تتعلق بالمنتجات، ومعوقات تتعلق بالمعايير الشرعية، ومعوقات تتعلق بالمسائل الإدارية والقانونية والموارد البشرية وغيرها.

إلاّ أن تخطي هذه العوائق والنجاح في إتمام المشاريع ليس مستحيلا، فالوقوع أقوى دليل على الإمكان. وعليه يمكننا القول بأن إنشاء وتأسيس النوافذ الإسلامية يعتبر أحد أهم الطرق والوسائل التي تتم من خلالها التحول للمالية الإسلامية وتعزيز نشاط الصيرفة الإسلامية ككل، وذلك ينشأ عن رغبات مختلفة، مثل رغبة البنوك التقليدية في منافسة الصيرفة الإسلامية بعدما حققته الصيرفة الإسلامية من تجاوز للأزمات المالية العالمية،

وكذلك رغبة هذه البنوك في المحافظة على العملاء الذين تتعامل معهم البنوك التقليدية إذا رغبوا في التخلي عن المعاملات الربوية، والأهم من ذلك كله، تعتبر النوافذ الإسلامية مخرجا للتحول الكلي للتعامل بالمالية الإسلامية من خلال صيغة التدرج في التحول. وكذلك أداة في يد الحكومة لتشجيع المالية الإسلامية داخل القطر الواحد، من خلال تيسير التشريعات التي تحكم وتسير الصناعة المالية.

المبحث الثالث: المستثمرون الأجانب في مجال الصيرفة الإسلامية كآلية تحول للصيرفة الإسلامية

سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى آلية أخرى، وهي آلية المتعاملين الأجانب في مجال الصيرفة الإسلامية، باعتبارها وسيلة لتنمية نشاط الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الوطني.

من أهم الدوافع التجارية للجوء إلى الصيرفة الإسلامية، وإنشاء مصارف إسلامية متخصصة، هو استهداف فئة من الزبائن التي ترغب في استثمار أموالها بعيدا عن الربا والأموال الحرام، ومنه الاستحواذ على فئة كبيرة من الزبائن في السوق المالية خاصة في الدول الإسلامية، ولأن إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو فتح نوافذ إسلامية قد يقابله بعض العواقب كما سبق ذكره، فإن فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب للبنوك الإسلامية لدخول المجال المصرفي داخل الوطني يعتبر أحد السبل التي يمكن من خلالها توفير هذه الخدمات المصرفية الإسلامية.

ومهما كانت أهداف فتح المجال أمام البنوك الأجنبية للدخول إلى السوق المصرفية الوطنية، فأن ذلك قائم على الرغبة الصادقة للحكومة ممثلة في وزارة التجارة ووزارة المالية من أجل فتح المجال أمام ممارسة المالية الإسلامية وفق الأحكام الشرعية.

- **دوافع فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب في الصيرفة الإسلامية**

فيما يلي بعض الدوافع التي يمكن من خلالها تشجيع الحكومات على فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب، ومنها:

1- **صمود المالية الإسلامية أمام الأزمات الاقتصادية العالمية:**

يعود ذلك للخصائص الاقتصادية التي تتميز بها المصارف الإسلامية، بحيث إنها مؤسسات استثمارية لا تقوم على الإقراض فقط، والذي يعتبر أحد أهم أسباب الأزمة المالية العالمية. وإنما تقدم تمويلا حقيقيا من خلال الصيغ التشاركية. وعليه فإنها تتجنب بيع النقد الآجل الذي يساهم في زيادة ربح الطبقة الغنية وفقر الطبقة المتوسطة. وإنما يسعى التمويل الإسلامي إلى زيادة نسبة الملكية بين الأِشخاص، ومنه تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروة (Shâbra, 1984, p9) ، كما أن البنوك الإسلامية تراعي مصلحة المجتمع ولا تقتصر على الجانب

الربحي، حيث تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال عدة وسائل أهمها إحياء نظام الزكاة والقرض الحسن.(Kamal & Abd Rahman, 2002, 23)

إن الصمود الذي أظهرته المالية الإسلامية أمام الأزمات المالية العالمية جعلت من الصيرفة الإسلامية طريقا آمنا لتحقيق التنمية بعيدا عن المخاطر المالية. ويمكن أن نضرب لذلك مثالا بالأزمة المالية العالمية التي حصلت سنة 2008م، حيث (صرح مدير بنك الميزان الإسلامي في باكستان مثلا، أن تأثر البنك بتلك الأزمة لم يتعدى نسبة 6%، خاصة في جانب انخفاض أسعار العقار) (Abû Bakr, 1984, p48) ، كما جاء في دراسة أجرتها مجلة The Banker أن (أصول المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية أو النوافذ الإسلامية ارتفعت بنسبة 28.6 بالمئة لتصل إلى 822 مليار دولار سنة 2009م مقابل 639 مليار دولار سنة 2008م).

فرغم الأزمة التي عانت منها البنوك والصيرفة التقليدية خلال سنة 2018م، إلا أن أصول المالية الإسلامية ارتفعت بحوالي 183 مليار دولار، وهو ما يعزز مكانتها في السوق العالمية.

2- تحقيق التنافس بين المؤسسات المصرفية وتحسين الخدمات وتنوعها:

إن تزايد أصول المالية الإسلامية في العالم يعتبر أحد أهم المحفزات للحكومات للانتفاع من هذا المؤشر لخدمة الاقتصاد الوطني من حيث جلب المتعاملين الأجانب، ومنه زيادة العملة الصعبة وخلق المنافسة التجارية والاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، وأيضا من أجل تنوع الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية التي بلغ مجموع أصولها المالية حوالي 3.8 تريليون دولار أمريكي مع نهاية 2022، لا يجب إغفالها أو خلق العراقيل أمام دخولها لأي سوق وطني تسعى حكومته لتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص جديدة.

كما أن المتعاملين الأجانب يساهمون في جلب الموارد المالية من أجل مشاريعهم الاستثمارية، وتوفير هذه الموارد المالية يساهم في زيادة الإنتاجية في الجانب الاقتصادي ككل، وكذلك في المجال المصرفي من خلال تنوع المنتجات المالية خاصة منها الإسلامية. وهو ما يساهم في زيادة نسبة التمويل لفتح مشاريع استثمارية جديدة مع زبائن جدد، وذلك بالتأكيد يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني من خلق لفرص العمل وغيرها من الأدوات. بالإضافة إلى ذلك يمكن تحقيق مزيد من الموارد في الدخل الوطني من خلال الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على دخول المتعاملين الأجانب إلى السوق الوطنية.

3- التكامل مع المشاركين المحليين للدخول في مناطق نمو استراتيجية وإدارة الثروة:

التعاون بين البنوك المحلية والأجنبية وتبادل الخبرات يحصل من خلال إنعاش روح المبادرة والاطلاع على التجارب الأخرى، ومنه خلق موارد بشرية جديدة تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني والمالية الإسلامية بالأخص.

4- جعل الاقتصاد الوطني ممر مالي للمستثمرين الأجانب:

مثلما فعلت ماليزيا من خلال جعل اقتصادها منطقة استراتيجية لتحويل الأموال والصيرفة الإسلامية، واعتباره مركزا إقليميا وحتى عالميا للنشاط المصرفي الإسلامي(Muhammad, 2008) ، وإحصائيات البنك المركزي الماليزي تبرز مدى حجم العوائد التي تعود على الاقتصاد الوطني من خلال هذ العمليات التجارية والمصرفية

وإن كان أغلب ما تم ذكره من الآثار، يمكن أن نجده في مختلف المجالات الاستثمارية الأجنبية على الاقتصاد الوطني، إلا أن مجال الصيرفة الإسلامية يعتبر مجالا حساسا في النشاط الاقتصادي، فيمكنه أن يكون المحور المركزي للنشاط الاستثماري. كل هذه الإيجابيات، يمكن تكون محفزا للحكومات المسلمة وغير المسلمة، لفتح المجال أمام المتعاملين الأجانب المستثمرين في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال دافع اقتصادي.

هذه الدوافع والمحفزات الاقتصادية، يمكن عرضها على الحكومات من أجل السماح بالترخيص للبنوك الأجنبية في دخول السوق المصرفية الوطنية، وأهم التسهيلات التي يمكن توفيرها من طرف الحكومة تكون في الجانب التشريعي والقانوني، من خلال تيسير شروط وإجراءات اعتماد مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وتسهيل العقبات، مثل عدم رفع شروط رأس المال اللازمة للافتتاح البنوك. وبذلك نكون قد وضعنا أحد الأسس للمساهمة في تشجيع الصيرفة الإسلامية وزيادة نشاطها.

خاتمة:

إن توفر البيئة التي تتحقق فيها أسس التحول إلى الصيرفة الإسلامية، تجعل من البلد منطقة خصبة للصيرفة الإسلامية، من عدة نواحي من خلال البنوك التي تمارس نشاطها المصرفي، أو من خلال فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب لتوفير الخدمات المالية الإسلامية للزبائن الراغبين، خاصة مع تزايد نمو الوعي الشعبي فيما يخص المالية الإسلامية. إن التوسع والنجاح الذي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، يعتبر دافعا كبيرا لحكومات الدول التي لم تعتمدها بعد في اقتصادها إعادة النظر في اتجاهاتها الاقتصادية.

ويمكننا أن نخرج من هذه الدراسة بنتائج منها:

- من أجل التحول للصيرفة الإسلامية تعتبر طريقة التحول الجزئي أكثر أمنا، تجنبا لما قد يواجه البنك من عراقيل أو صعوبات قد تعصف بالقيمة السوقية للبنك، أو تؤدي إلى ما هو أسوأ، مثل إفلاس البنك أو تعرضه لأزمات.
- النوافذ الإسلامية تعتبر أداة في يد الحكومة لتشجيع المالية الإسلامية داخل القطر الواحد، من خلال تيسير التشريعات التي تحكم وتسير الصناعة المالية.

- فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب للبنوك الإسلامية لدخول المجال المصرفي داخل الوطني يعتبر أحد السبل التي يمكن من خلالها توفير هذه الخدمات المصرفية الإسلامية.
- من أهم دوافع فتح المجال أمام المتعاملين الأجانب في الصيرفة الإسلامية:
  - التكامل بين المشاركين المحليين والأجانب في مجال الخبرات المالية والاقتصادية.
  - الاتصال بمناطق النمو الاستراتيجية وإدارة الثروة.
  - جعل الاقتصاد الوطني ممر مالي للمستثمرين والعملات الأجنبية.

References

Abû Bakr, Safia, Islamic Sukuk, (Dubai: Islamic Banks Conference between Reality and Aspirations, United Arab Emirates, 2009).

ACAT, Meryem - HANK, Naim. "Türkiye'deki Katılım Bankaları Açısından 5411 Sayılı Bankacılık Kanunu'nun Değerlendirilmesi". *Harran İlahiyat Dergisi* 50 (December 2023), 103-118. https://doi.org/10.30623/hij.1267569.

Ahmed Ali Abdullah, The Relationship between Sharia Boards and Central Banks, (Khartoum: The First Conference of Sharia Boards of Islamic Institutions, Sudan, 2003).

Ahmed Safar, Islamic banks, risk management and relations with central and conventional banks, (Beirut: Union of Arab Banks, 2005).

Shâbra, Muhammad Omar, The Monetary and Banking System in an Islamic Economy, Journal of Islamic Economics Research, Part 1, Part 2, 1984).

Fahd A-Sharif, Islamic branches of usurious banks, a study in light of Islamic economics, (Makkah: Third World Conference on Islamic Economics, Umm Al-Qura University, 2007).

Gharbi Eid Al-Halim, Human Resources in Islamic Banks, Between Theory and Practice, (Algeria: Al-Baheth Magazine, Kâsdi Merbah University, Ouargla, Algeria, sixth issue, 2009).

Hank, Naim. "Shawqi Daif's view of the Ottoman Empire's rule as a significant influence on contemporary Arabic literature". darulfunun ilahiyat 30/2 (Sep. 2022): 499 528. https://doi.org/10.26650/di.2019.30.2.0031

Islamic Services Board Malaysia, Guiding Principles for Risk Management for Institutions, https://www.ifsb.org/, December 2005,

Jariân Nâyef, Transforming traditional banks to operate in accordance with the provisions of Islamic Sharia, (Journal of Sharia, Law and Islamic Studies, No. 23, Rabi' al-Thani 1435 AH, February 2014). http://search.mandumah.com/Record/677247

Kamal Moussa, Abdel Rahman bin Said, The global financial crisis and its repercussions on Islamic banks, (Algeria: Journal, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers 3, 2006).

Muhammad Ali Samiran, A Viewpoint on Islamic Banks, (Amman: International Conference on Islamic Banks, held at the Higher Institute of Islamic Studies, Al al-Bayt University, Jordan, 1-2 Jumada al-Awwal 1432 AH, 5-6 April 2011).

Muhammad Sabri Zakaria, Liquidity Management in Islamic Banks, Malaysia as a Model, (Malaysia: PhD thesis, International Islamic University Malaysia, 2008).

Mustafa, Ibrahim Muhammad, Evaluating the phenomenon of traditional banks converting to Islamic banking, (Cairo: Master's thesis in Islamic economics, Misr International University, 2006).

Mustafa, Ibrahim Muhammad, Evaluation of the phenomenon of transformation of traditional banks to Islamic banking, (Al-Qahir: Master's thesis, American Open University, Department of Islamic Economics, 2006).

Rabie Saud Muhammad, The transformation of the bank into an Islamic bank and its requirements, (Kuwait: Islamic Heritage Revival Society, 1992).

Rahmani, Musa Al-Ghali bin Ibrahim, Islamic banks between legal controls and realistic requirements in the face of the modern financial crisis, (Algeria: Journal of the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Khaydir University of Biskra, No. 8).

Samîr Mustafa Metwally, The Branches of Islamic Transactions, Their Pros and Cons, (Cairo: Islamic Banks Journal, International Union of Islamic Banks, Egypt, No. 34, February 1984).

Sartawi, Fouad Abdel-Latif, Islamic Finance and the Role of the Private Sector, (Amman: Dār Al-Masîrah, Distribution and Printing, Jordan, 1st edition, 2006).

Shawkat, Ahmed Fâkher Salam, The Role of Islamic Banks in the Comprehensive Development Process, (Baghdad: Journal of the College of Arts, University of Baghdad, No. 99).